A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/49/L.7
4 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٨٧ (د) من جدول الأعمال

**المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
النقـــل الصافـــي للموارد بين البلدان النامية
والبلدان المتقدمة النمو**

الجزائر*: مشروع قرار

**النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية
والبلدان المتقدمة النمو**

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراريها د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن اتجاهات نقل الموارد إلى البلدان النامية ومنها وأثرها على النمو الاقتصادي والتنمية المطردة في تلك البلدان، و ١٧٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

---

* مقدم باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ وباسم الصين.

071194 071194 94-43397

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٩٧/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ وإلى جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية[١] والذي يتناول الوفاء بالالتزام المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تحيط علما بدراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٤[٢] ولا سيما الفصل الرابع منها والمعنون "عمليات النقل الدولي للموارد والتنمية المالية"، وتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو[٣]،

وإذ تسلم بالمسؤولية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي عن تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية،

وإذ تلاحظ أن النقل الصافي للموارد إلى البلدان النامية اتسم بالإيجابية على مدى السنتين الماضيتين، وأن لوجود بيئة اقتصادية دولية داعمة أهمية حاسمة إذا كان لهذا النقل أن يستمر،

وإذ تلاحظ بقلق أن عددا قليلا فقط من البلدان النامية استفاد فعلا من النقل الإيجابي للموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو، وأنه بالنسبة لغالبية هذه البلدان، وبخاصة لأقل البلدان نموا، تراجع نقل الموارد ولا تزال الحالة الخطيرة مستمرة،

وإذ تلاحظ آسفة أنه نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية، فإن المستويات الحقيقية للموارد المخصصة للتنمية بقيت على درجة خطيرة من التدني في معظم هذه البلدان،

وإذ تؤكد أن لعمليات النقل طابعها الذي لا يمكن التنبؤ به، حيث أن هذه العمليات تنتج في الواقع عن تحركات رأس المال الخاص التي تستجيب للأرباح القصيرة الأجل وتخضع لتغيرات أسعار الفائدة وغير ذلك من التقلبات الممكنة في البيئة الاقتصادية الدولية،

وإذ يساورها القلق لأن النقل الصافي للموارد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف كان سلبيا من حيث قيمته الحقيقية،

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1، المجلدات الأول و Corr.1 والثاني والثالث و Corr.1) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 وتصويباته)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1.

(٣) A/49/309.

وإذ تؤكد كذلك الهبوط المستمر في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية التي تشكل المصدر الرئيسي للموارد المالية الخارجية بالنسبة لكثير من البلدان النامية ولا سيما الافريقية منها، والتي لم تتح لها بعد إمكانية الحصول بصورة كافية على رؤوس الأموال الخاصة الدولية، نظرا لضعف اقتصاداتها،

وإذ يقلقها استمرار عدم كفاية الموارد بالنسبة لمعظم البلدان النامية خلال العقد الماضي، وبخاصة عدم ملاءمتها، مما يترك البلدان النامية تواجه عجزا خطيرا في الموارد المالية اللازمة للتنمية،

وإذ تشير إلى النجاح الذي اتسمت به حصيلة الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإلى روح التعاون المتعدد الأطراف التي سادت المؤتمر، الأمر الذي انعكس في وثيقته الختامية المعنونة "شراكة جديدة من أجل التنمية: التزام كرتاخينا"(٤)،

وإذ تلاحظ أن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لا تتصدى بصورة فعالة لمشاكل البلدان النامية، وخصوصا تلك المشاكل المتعلقة بصادرات البلدان الافريقية والأقل نموا التي لا تتصف سلعها الأساسية الصالحة للتجارة واقتصاداتها بما يكفي من التنوع لكي تتمكن من المشاركة بصورة فعالة نافعة في الترتيب التجاري المتعدد الأطراف الجديد الذي تجسده منظمة التجارة العالمية،

وإذ تلاحظ العملية العاشرة لاستكمال الموارد في رابطة التنمية الدولية، معربة في الوقت نفسه عن القلق إزاء عدم وجود أي زيادة في الالتزامات من عملية استكمال الموارد هذه،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة قيام البلدان الصناعية الرئيسية التي لها ثقل هام في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي وفي البيئة الاقتصادية الدولية، بمواصلة جهودها لتعزيز النمو المطرد والحد من الاختلالات بحيث تعزز قدرة البلدان النامية على معالجة مشاكلها الرئيسية وتخفيف حدتها في ميادين النقد والمالية وتدفق الموارد ونقل التكنولوجيا والتجارة والسلع الأساسية والمديونية الخارجية،

وإذ تلاحظ أن نتائج مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي عقد في نابولي بإيطاليا في تموز/يوليه ١٩٩٤(٥) ونتائج الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز التي انعقدت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، تسلّم بالحاجة إلى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وإلى نقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية،

---

(٤) وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، ٨ - ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، التقرير والمرفقات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.D.5)، الجزء الأول، الباب ألف.

(٥) A/49/228-S/1994/827، المرفق الأول.

١ - تؤكد الحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية لضمان تدفق موارد كبيرة لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتوصي لتحقيق ذلك بما يلي:

(أ) قيام البلدان المتقدمة النمو بزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية بهدف تيسير نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها، ومساعدتها في الجهود التي تبذلها بهدف التنويع والتكيف الهيكلي من خلال أمور منها توسيع الائتمانات المتعددة الأطراف وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الموارد المقدمة على أساس تساهلي غير اقتراضي؛

(ب) موافقة البلدان المتقدمة النمو، التي أكدت من جديد التزامها ببلوغ الهدف المقبول الذي وضعته الأمم المتحدة وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، إذا لم تكن قد بلغت ذلك الهدف بعد، على زيادة برامجها للمعونة من أجل تحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن؛ ويتعين بصورة خاصة أن تقدم البلدان المتقدمة النمو موارد جديدة وإضافية لتلبية احتياجات البلدان النامية وتنفيذ التنمية المستدامة؛

(ج) في البلدان النامية الكثيرة العدد التي يشكل فيها عبء الدين وخدمة الدين عائقا كبيرا أمام تنشيط النمو والتنمية، تحقيق التقدم نحو التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية؛

(د) قيام الحكومات بالعمل على إقامة نظام دولي للتجارة يكون منفتحا حرا منصفا وغير تمييزي ويستند إلى قواعد ثابتة من شأنه أن يحسن إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق بحيث يضمَن نموها الاقتصادي المستدام وتنميتها، مما له أهمية حاسمة لتحقيق الفائدة المتبادلة الشاملة؛ وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير تعويضية عاجلة للبلدان النامية المتضررة بتنفيذ اتفاق جولة أوروغواي؛

(هـ) مواصلة منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها استكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون فيما بينهم والنظر في الاشتراك بصورة فعالة في الاتفاقات والترتيبات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية والتي تراعي اتجاهات السوق وذلك بغية تحقيق تعاون دولي أكثر فعالية في مجال السلع الأساسية؛

(و) تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في ميدان التنويع الرأسي والأفقي بغية زيادة قواعد التصدير في هذه البلدان ولتمكين تلك البلدان التي لم تصل بعد إلى هذه المرحلة من خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال الأجنبي؛

(ز) قيام جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، بالتعاون على نحو أوثق من أجل تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الأسواق المالية وتقليل خطر حدوث أزمات مالية من قبيل التقلبات الشديدة في أسعار الصرف، والمساعدة على تحقيق نظام مالي دولي يساعد بدرجة أكبر على تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام؛

(ح) اتخاذ جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، التدابير الملائمة لإيجاد بيئة اقتصادية دولية وتثبيت أسعار الفائدة الحقيقية وتخفيضها وتقليل عدم الاستقرار في التدفقات المالية؛

(ط) سعي جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، إلى تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات الخارجية والضريبية القائمة من أجل توسيع نطاق التجارة المتعددة الأطراف والاستثمار الأجنبي، ليشمل بصورة خاصة البلدان النامية؛ وفي هذا الصدد هناك حاجة ماسة إلى مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة؛

(ي) القيام بالتنسيق الفعال لسياسات الاقتصاد الكلي في محافل متعددة الأطراف؛

(ك) إنشاء شبكات الأمان الدولية لحماية سلامة البرامج الإنمائية من الخروج المفاجئ لرأس المال الخاص من البلدان النامية؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد التطورات الحاصلة في مجال النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يستعين بجميع التقارير ذات الصلة، مثل التقارير التي يعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك في إطار دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٥؛ كما تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -